دراسات

الاستثناء في السياسة وفضيلة التعقل

(تأملات أخرى على هامش الجائحة)

توفيق فائزي

مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research

ALL RESERVED©2020
جميع الحقوق محفوظة © 2020

الاستثناء في السياسة وفضيلة التعقل

(تأملات أخرى على هامش الجائحة)

توفيق فائزي

جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

تقديم

كأنما نفطن الآن إلى أن الإنسان كان وسيكون في عجلة من أمره. وحاله شبيهة بحال القبطان من جنوة في مدينة الشمس The city of the sun لكامبانيلا Campanella؛ إذ أراد مضيفه استبقاءه قائلا: انتظر لحظة: فأجابه مغادرا: لا أستطيع، لا أستطيع. لقد وهم الإنسان لفترة أن في الطبيعة سننا يُطمأن إليها. متكئا على وهمه طلب قوانين مدنية تضع الاستثناء في الهامش. ولكن ما الذي جعل الركون إلى حالات الاستثناء يتكاثر؟ هل اللجوء إليها وراءه نوايا سيئة تطلب الرجوع إلى عهد حسبناه قد خلا أم أنه علامات زمان جديد يعلن عن نفسه؟ زمان يطلب لنفسه مثالا (Pardigme) جديدا للسياسة وللسيادة. إن ما سنعرضه ليس انتصارا لمفهوم للسياسة على حساب آخر، بل لفتُ النظر إلى خاصية انتبه إليها السابقون يختص بها وجود الإنسان في التاريخ وهو الإمكان (Contingence)، وليس وجود الإنسان المدني قد جُعل إلا لغاية معالجته. وحينما يجد السياسي نفسه في مقام الاستثناء، وتستعجله الأحداث للتصرف؛ آنذاك تتصف سياسته بفضيلة التعقل أو لا تتصف بها[1].

1- المنظور السُّنني في السياسة

لقد انفتحت في فجر العلم الحديث الأبواب الواسعة لدراسة الطبيعة دون استحضار ذاتٍ استثنائية فاعلة وراءها لا تُلزمها قوانين الطبيعة، وأُخفيت من كتاب العلم كلمة الله. وكأن إخفاءها إشارة إلى استغناء العقل الإنساني عن أن يلوذ بها لينال أدنى قدرة لتفسير ظواهرها. من هنا دلالة طريفة لابلاس Laplace (1749-1827) بعد نشره للأجزاء الأخيرة من كتابه "الميكانيكا السماوية"، سأله نابليون محتجّاً عن سبب إغفاله ذكر الله ولو مرة واحدة في كتابه؛ فأجابه "سيدي، لم أكن في حاجة إلى هذه الفرضية". إخفاء كلمة الله من أن تُذكر كأنه إشارة لتحرر عقل الإنسان من الاشتغال والانزعاج بفكرة

1 - هذا أحد ما اقتُرح نقلا للفظ اليوناني فرونيزيس Phronesis، وهو فضيلة العقل العملي عند أرسطو، واقتُرح لنقله أيضا: الحِلم والعقل والفهم والحكمة...

الاستثناء التي هي المعجزة في الثيولوجيا، ليفرغ فقط لفهم آليات عمل الطبيعة. ترك الله للإنسان قانونا يَرجع إليه. ويعنينا في هذا المقام الأثر الذي تُرك على تصور القوانين المدنية، فهذا المنظور السُّنني في الطبيعة كأنه أفضى بصورة ما إلى إرساء مناسبه في المدينة.

لا يُنكر أن الوضع في الدولة الحديثة صار مثيلا لما صار يُتصور من العلاقة بين الطبيعة وما وراءها. لقد صارت أحكام القانون تُقيَّد، بعد أن كانت في القرون الوسطى أعرافا غير مكتوبة. وتقييدها كأنه إعلانٌ عن انفصالها عن الإرادة الواضعة. تستقل القوانين كما في الطبيعة عن واضعها، ويُرجع إليها لا إلى واضعها. وقد تميزت بالتجريد فلم تعد أحكامها في تبعٍ للانتماء الطائفي سواء الديني أو الاجتماعي. يتساوى الأفراد في حملهم لصفة الشخص القانوني (Legal person)؛ ذلك الشخص الذي يُفترض كونه شخصاً حرّاً في حالة الإنسانية الأصلي. وهي قوانين تشمل بأحكامها المدنيين دون تفريق؛ إذ قضت على مفهوم الشخص المنتمي إلى طائفة (Legal corporation person). [2]

لا استثناء في الدولة، وفق هذا التصور؛ فالمدنيون متساوون أمام القانون، وكأن هذا رجعُ صدىً لتصور الطبيعة نظاما لا استثناء فيه لا تخرقُ قوانينَها المعجزاتُ. وتصور الأمور في الدولة بهذه الصورة وراءه العزم على محاصرة الاستبداد والتعسف، بانتزاع سلطة التشريع من فرد من الناس، وجعلها بيد هيئة عامة تُمثل إرادة الأمة. وذلك يكون بالاستعانة بالعديد من الحيل والآليات التي تبرئ القوانين من الرغبات والأطماع والنوايا السيئة في مسار تشكلها. وباختصار، أن نتخلص من الملك الجائر الذي قال عنه ابن رشد في معرض رده على الغزالي: "لا يعتاص عليه شيء في مملكته، ولا يُعرف منه قانون يرجع إليه ولا عادة. فإن أفعال هذا الملك يلزم أن تكون مجهولة بالطبع. وإذا وُجد عنه فعل كان استمرار وجوده في كل آن مجهولا بالطبع"[3].

2- التخلص من فكرة الدولة مع هانس كيلسن Hans Kelsen

دفعَ الحرصُ الشديد على التخلص من الجَور والعسف والاستبداد بعضهم إلى محاولة التخلص من فكرة الدولة ذاتها. إنه هانس كيلسن في مقالته: الله والدولة[4]. بماذا سيُحتفظ في الأخير؟ إنه النظام القانوني ذاته؛ فهو وحده ما يستحق ألا يُشرك به. وكما تخلص العلم الحديث من فكرة الله ليُبقي على

2 ـ يمكن أن نعتبر القانون المدني الذي وضعه نابليون بونابارت (1769- 1821) مثالا مجسدا لمثل هذه المواصفات.

3 ـ ابن رشد، تهافت التهافت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2001، ص.513.

4- Kelsen Hans, "God and State", In Essays In Legal and Moral Philosophy, Translated by Peter Heath, D.Reidel Publishing Company, Dordrecht- Holand/ Boston-U.S.A. 1973.

مفترض نظامٍ للطبيعة، لزم التخلص من فكرة الدولة لنُبقي على النظام القانوني وحده. ليست الدولة إلا ظل القانون، وهو ظلٌّ زائف. هي تشخيص للنظام القانوني مستغنًى عنه، ووجب التخلص منه لما في افتراض وجوده من المفاسد. فقد يستظل البعض بهذا الظل، ويَلجأ إليه لتبرير أحكام تعسفية خارج القانون. ولذلك نجد من جعل للدولة منطقاً (Raison d'Etat) تبرر القيام بأمور خارقة للقانون. إن السيادة للقانون وحده. يرى هانس كيلسن أن الدولة أكثر الايديولوجيات تقدما في السياسة، كما أن الله أكثر الايديولوجيات تقدما في الثيولوجيا. ولكن يجب التخلص منها في الأخير. إن من مفاسد الشِّرك بالنظام القانوني افتراضُ وجود ما يتعالى على القانون وهو الدولة؛ افتراضٌ يُفسح المجال لإرضاء رغبات سياسية، وخدمة مصالح غير مُتضمَّنة في النظام القانوني أو يناقضها ذلك النظام.

3- حالات الاستثناء

هذا مآل مسار طويل من محاولات إرساء مذهب التوحيد، والتخلص من الأوثان البديلة، كان آخرها عند كيلسن وثن الدولة. ولكن ألم يُفض الأمر إلى تنصيب وثن جديد هو النظام القانوني نفسه؟ نظام يُدعى فيه التبرؤ من التأثر بما يوجد خارجه من ممكنات التاريخ، ومما يعرض له في زمن تشكله من العوارض التي تكاد تنسف بوحدانيته.

يعرض جيورجيو أغامبنGiorgio Agamben في كتابه "حالة الاستثناء" الكثير من الأمثلة التي تشهد لشيوع حالات الاستثناء في الفترة المعاصرة؛ فبلوغ النظام النازي إلى السلطة واشتغاله كان في فترة توصف بالاستثنائية. ومنذ إصدار هتلر لأمر حماية الشعب والدولة في 23 فبراير عام 1933 حتى هزيمته عُلِّق العمل بالقوانين، وصار التشريع والتقرير بيد النظام الذي يقف في قمة هرميته الرايخ الألماني: أدولف هتلر، وهو الذي تجسدت فيه السيادة المطلقة. لنقل إن النظام النازي يمثل نقيضا لما سيصير الشعار في السياسي الحديث، وهي سيادة القانون في دولة القانون (Etat de droit). لم تكن ألمانيا الوحيدة التي شهدت حالة الاستثناء؛ إذ إن أغلب الدول التي كانت طرفا في الحرب ومنذ الحرب العالمية الأولى، شهدت هذه الحالة[5]. ويمكن القول إن الاستثناء كأنه صار القاعدة. ويشهد له تمكين السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية. وليس تنامي قوتها بسبب الظروف السياسية المستعجلة فحسب، بل بسبب مواجهة الظروف الاقتصادية الاستثنائية أيضاً. كأنما يُخفي شعار "دولة القانون" الحقيقة الآتية: حالة الاستثناء هي حالة تهدد بالوقوع، وتدعو للرجوع إليها في أي لحظة، وهي كأنها من كثرة حضور تهديدها قد تقنع بأنها الحالة العادية. بهذا يمكن أن نفسر ما وقع في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية بعد

5- Agamben Giorgio, State of Exception, translated by Kevin Attell, The University of Chicago Press, Chicago and London, 2005, p.12.

أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أُصدر قانون: (Patriot Act) من مجلس الشيوخ في 26 أكتوبر 2001. وبذلك سنعد فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد تلك الأحداث فترة استثنائية. وقد سمح النظام لنفسه باسم مصلحة المدنيين الأمريكيين بما هو غير مسموح به قانونيّاً ولا دستوريّاً، مما شكل في الحقيقة سلباً للحرية التي هي مقصد التشريع الحديث.

صارت الهيئات التشريعية العليا كالآبار المعطلة، ودليل على ذلك انتزاع الكثير من صلاحياتها في التشريع، وسُمي ذلك تعقيلا لعمل البرلمان في فرنسا مثلا. تعقيلٌ يُراد منه ضمان سيولة عمل الحكومات. وليس هنا مجال التفصيل في الأسباب التي أدت إلى ترسيخ هذا التعقيل، ولكن نود أن نبين أن منح السلطة التنفيذية سلطة التشريع في المستعجل يندرج أيضا في الاستثنائية. فحالة الاستثناء هي حالة تتحقق في ما هو مستعجل؛ حيث تُمنح لطرف صلاحية التقرير والتشريع. وعلى قدر الاستعجالية تكون الاستثنائية. إن انتزاع جزء من صلاحية المؤسسة التشريعية في التشريع لصالح السلطة التنفيذية يؤكد الحاجة التي صارت ماسة لاستصدار قوانين بشكل مستعجل. وليس السبب هو ما يُذكر عادة من أسباب إعلان حالة الاستثناء. فالحياة الحديثة التي صارت أكثر تعقيدا واستعجالية تُحوِج إلى تفادي البطء الذي تشهده صياغة القوانين في المؤسسة التشريعية. إن تحدي الحياة الحديثة يسهم بشكل واسع في نزوع التشريع الحديث إلى استعجال إصدار القوانين.

4ـ المنظور الاستثنائي في السياسة

عرض هذه الوقائع كأنه نذير. وهو لا يعني تبرير حالات الاستثناء على حساب سيادة القانون. إلا أن فيها دليلا على لزوم صفتي الإمكان والاستعجال لوجود الإنسان المدني، وتتجلى هاتان الصفتان أكثر في الراهن. هاتان صفتان كأنهما تدفعان لطلب مثال آخر للسياسة، وللنظر إليها بمنظور جديد، وهو المنظور الاستثنائي.

لا يكون تحويل الاستثناء إلى منظور بديل حتى يصلح أن تُتصور به الحالة العادية أيضا. يكشف الاستثناء عن نفسه وعن غيره. يكشف أن الحالة العادية التي نفترض سيادة القوانين فيها تستدعي تنزيل القوانين والعمل بها. وليس الاستثناء هو الذي يؤكد القاعدة، بل القاعدة هي ما يؤكد الاستثناء؛ فإلى الاستثناء يرجع الأمر كله، وهو المقياس، وبه نفطن إلى وهم الثبات والنظام. نستشهد بقول كيركغارد Kierkegaard الذي استشهد به كارل شميث Carl Schmitt في كتاب الثيولوجيا السياسية لبيان فضيلة الاستثناء، يقول: "يُفسر الاستثناءُ العامَ ويفسر نفسه. ومن يريد أن يستكشف حقيقة العام فليلتمس استثناء أصيلا. إنه يُجلِّي كل شيء بوضوح أكثر من العام. إعادة الكلام عن العام مملة، فعليك

بالاستثناءات. إن عجزنا عن تفسيرها فمن باب أولى لا يمكن تفسير العام. لا نفطن إلى هذه المسألة لأننا لا ننظر في العام بحماس، ولكن بسطحية مريحة. أما الاستثناء فينظر في العام نظرا مليئا بالحماس"[6].

حتى لو وُجد قانون بالمواصفات التي ذكرها كيلسن فإن سؤال العمل يواجهنا: ماذا نعمل به والأحوال المطيفة بالإنسان تبدهه، وتستدعي منه أن يبادر بالاستجابة السريعة. ما العمل ونحن في عجلة من أمرنا؟ وفي حالة التدبير السياسي يتحول السؤال إلى: ما الذي نعمل بالنظام القانوني، وبالوسائل المتوفرة لإنجازه ونحن في مواجهة الواقعة الاستثنائية؟

5- الجائحة وحالة الاستثناء

الواقعة (الجائحة) التي نجربها الآن كأنها مثال جامع ودليل كاشف لصفة الاستثنائية. ونلتفت فيما تبقى من مقالتنا إلى دلالات هذه الاستثنائية. لحالة الاستثناء في بعدها المدني التي نشهد بعض مقدماتها الآن في إعلان حالة الطوارئ أو حالة الحصار؛ على الأقل، فضيلة الكشف. هي حالة تجلٍّ تفصح عن طبيعة الأنظمة وقدراتها واستعداداتها لمواجهة أمثال هذه الواقعة، خاصةً طبيعة أنظمتها الصحية وسياساتها العمومية. الواقعة امتحان عظيم يختبر صلاحية الأنظمة في العمل وسرعة الاستجابة. وآل الأمر إلى أن نحيي التساؤل عن أفضل الأنظمة السياسية. عدنا إلى المقارنة بين نظام تسلطي أظهر نجاعة لا مثيل لها في تدبير الضائقة، وبين نظام ديمقراطي أبان عن هشاشته. ومن دافع عن الديمقراطي اعترف لنقيضه بالفضل عليه في النجاح، رغم استمرار دفاعه عن الديمقراطية مع التردد في الاعتراف بتحصيل نجاعة كنجاعة خصمه. ونستأنس الآن أكثر بالنظر الأرسطي الذي تلطف في حكمه بأفضلية سياسة على أخرى. ورغم أنه افترض وجود قانون طبيعي مخالف للوضعي، إلا أنه جعله ثابتا في عالم غير عالمنا، عند الآلهة لا في عالم الإنسان. ويوضح ذلك حين حديثه عن المدينة الفاضلة فهي فاضلة في كل مكان، ويضيف، لكن ليس كما تحترق النار بالكيفية نفسها عند اليونان وعند الفرس. للقانون الطبيعي إذن وظيفة نقدية نفترض وجوده مستقلا، وهو غير صالح لأن يوجد مستقلا عن الواقع. ويصلح افتراضه حين يتعارض قانونان[7].

---

6 - نقله كارل شميث Carl Schmitt في كتابه:

Political Theology, Four Chapters on the concepts of Sovereignty, translated by George Schwab, The Massachusetts Institute of Technology Press, 1985, Massachusetts, p.15

7- Gadamer, Hans Georg, Vérité et méthode, les grandes lignes d'une herméneutique philosophique, Traduit par Etienne Sacre, Paris, Edition Seuil, 1976, p.330.

ظهر ما للسلطة المركزية من قيمة في التدبير أصلح من السلطة اللامركزية التي تبطئ في اتخاذ القرارات، كما هو الشأن في الدول الفيدرالية. كشفت الواقعة عن تعدد الثقافات السياسية، واختلاف الاستجابات التي استجاب بها المواطنون لأوامر السلطة. كشفت عما هو أعمق في دواخل النفوس مما يسكن لا شعورها السياسي. ثقافات إما كانت عائقا لتجاوز الأزمة أو عاملا مساعدا على تجاوزها. وأبانت الحرية عن هشاشة الحفاظ عليها، وعن الثمن الباهظ في الاستمتاع بها.

لقد انتبه فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في الواقعة الأخيرة إلى أن الأمر الحاسم في الإنجاز ليس هو طبيعة النظام، ولكن كفاءة الدولة، والثقة في الحكومة[8].

تلك القوانين المتعالية الحاكمة في غيرها تبدو كأنها خارج الزمان وفوق السحاب. ولكن في مثل هذه الواقعة الاستثنائية يُمتحن العمل بها، وتُستعجل الهيئات العليا المتصفة بالحُجِّية (Autorité) كمجالس الدولة أو المجالس الدستورية أو المحاكم العليا، في تأويل تلك القوانين وإصدار الأحكام بشأن ما يستجد من الأحوال. وبصورة أساسية تصير الحرية بنوعيها اللذين ميز بينهما إشعيا برلين وهما الحرية الموجبة(Positive Freedom) والحرية النافية[9] (Negative Freedom) في المحك.

6- هوان الحرية في حالة الاستثناء

قد يكون مرد تشكيك جيورجيو أغامبن[10] في نوايا النظام في بلاده، وقد قيَّد من الحريات كحرية الحركة والتنقل، وأعلنَ حالة الطوارئ، ومنَعَ التجمعات وأغلق دور العبادة والمدارس والجامعات، وزرع الرعب في الساكنة؛ إلى قلقه من حرماننا كمال وجودنا وهو المدنية، ومن أن نصير بعبارته مجرد حياة عارية (Bare life). لقد صرنا نسمع الآن من تعريف أرسطو "الإنسان حي مدني" لحنا خاصا. لقد صرنا نجرب ماذا يعني أن نحرمَ الحياة المدنية. أن نُحرم إلا ما يتيحه التواصل عن بعدٍ من الحفاظ على صورة افتراضية لتلك الحياة، وإلا مما قد تتيحه لنا العزلة في البيت أحيانا من التحرُّف لمواجهة حقيقة

8- Francis Fukuyama The Thing That Determines a Country's Resistance to the Coronavirus MARCH 30, 2020:
https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/03/thing-determines-how-well-countries-respond-coronavirus/609025/

9- Isaiah Berlin, Tow Concepts of Liberty, (Oxford : Oxford University Press,1969).

10 ـ هل يكون الفيلسوف الإيطالي متسرعا في تشكيكه في نوايا النظام بما كتبه في بداية الجائحة التي أصابت بلده إيطاليا؟ كأنما لسان حاله يقول: وأخيرا أحظى بدليل على أن ما قلته عن حالة الاستثناء كان صائبا. ولكن نجد في قلقه وشكه معنى صادقا لا يُنقص من قيمته ما تبين من أن أمر الوباء جد لا هزل.

Giorgio Agamben The Invention of an Epidemic (Published in Italian on Quodlibet), 26/02/2020:
https://www.quodlibet.it/giorgio-agamben-l-invenzione-di-un-epidemia

الوجود. لقد خشي جيورجيو أغامبن من أن تتحول حالة الاستثناء حالة عادية يُتذرع بها لزرع الخوف في الساكنة[11].

ولقد تبين لأغامبن ولجميعنا أن الأمر عكس ما توقعه جِدٌّ لا هزل. وأن التدبير السياسي مواجه حقا من تحدي رعاية الحرية وضمان الاستمتاع بها في مقام يفرض الحد منها. إنه لتحدٍّ عظيم يحتاج إلى حكمة بالغة وإلى فضيلة التعقل. كيف تجتمع الحرية مع أبوية تخشى على أبنائها في مقام الخوف والاحتراز والترقب؟ كيف نتفادى خوفاً مبالغا فيه قد يتجاوز حدوده فيتحول إلى تسلط وتعسف؟ كيف نجمع بين حرية تستدعي استقلالا عن السلطة وتحملا كاملا للمسؤولية، وبين خوف سلطة تفقد الثقة في قدرة المواطنين على التصرف الصائب، بل حتى قدرتهم على المشاركة الفاعلة في حل الأزمة؟ أليست هذه الأسئلة هي نفسها التي توضع في حالة نعتبرها عادية؟ هي الأسئلة نفسها إلا أن الفضل يرجع إلى الاستثناء في بروزها وتميزها أكثر. حُقَّ لنا أن نخشى من أن يتحول الخوف الذي قد يُستثار عمدا إلى ذريعة لإغلاق أبواب الحرية كلها، وحُقَّ لنا أن نفكر مع السلطة أو ضدها، ونتعقل كيف نحفظ الحرية في مقام قد يستدعي الحدَّ منها لنُختزل في وظائف أجسامنا الحيوية.

ولكن يغفل جيورجيو أغامبن عن أن من وظائف السلطة أن تحفظ الحياة في صورتها العارية أيضا. من هنا قيمة الحرية التي تستدعي تدخل الدولة لإغاثة الجياع والمحرومين ممن نخلتهم هذه الأزمة وكشفت عن هشاشتهم، وضاعفت منها. وفي مثيل هذه الأزمات يكون تدخل السلطة واجبا واستعجاليا للحفاظ على الحياة في صورتها الضرورية الأولى. وحتى إن حُرم ذوو الرفاه نوع الحرية الأولى فإن لهم في بيوتهم الرحبة متسعا لعيش حياة كريمة. والحياة العارية هي حياة من لم يجد قوت يومه ويسكن بيوتا ضيقة مهترئة الجدران، أو لا يجد حتى سقف بيت يظله. لقد انكشفت هشاشة الأنظمة الموغلة في الليبرالية من هذا الجانب. كما لو أن مجرى الأحداث توقف عند مشهد الفوارق الواسعة والدولة لا تستطيع غوث من يستغيث من أصحاب الأموال الذين يأسفون على تباطئ أعمالهم واستثماراتهم، ولا تجد حيلة لمن هو في الدرك الأسفل من الحرمان. وليت شعري أي رأي سيرتئيه الليبرتاريون Libertarians؟

لقد كشفت حالة الاستثناء أكثر أن الأمر يستدعي حكمة بالغة للحفاظ على الحرية بنوعيها المذكورين، والحرية في جميع الأحوال حتى في الحالة التي نعدها عادية كائنٌ هش، وإن كان الاستثناء يضعنا في مأزق يمتحن أكثر القدرة على العناية بها في حال هوانها.

11-Giorgio Agamben Clarifications 17/03/2020:
https://itself.blog/2020/03/17/giorgio-agamben-clarifications/

خاتمة

هل فيما قلناه سابقا دعوة للرجوع إلى تصورٍ للسياسة والسيادة اعتبرناه متجاوزا، فتعود للدولة أو لما فوقها السيادة؟ وقد يُفسر الأمر بأنه استهتار بمبدإ سيادة القانون. هل تكاثر إعلان حالات الاستثناء ومقدماتها في الواقع يبرر طلب مثال للسياسة والسيادة جديدٍ يناسبهما، أم أن تكاثر إعلانها عرَضٌ مرَضيٌّ يهدد الحريات والحقوق الأساسية، فوجب التحذير من أن يتحول إلى قاعدة؟ إن ما يعنينا أكثر هو محاولةٌ للتنبيه إلى خاصية الإمكان التي يختص بها وجود الإنسان المدني، وهي التي كأنما غفلنا عنها. هي خاصية تجعل الإنسان مستعجلا للفعل والتصرف حينما يغمره ما لم يستبقه من الأحداث التي تبدهه. هو محاولة للتذكير أيضا بنوع من الفضيلة الإنسانية تحدث عنها القدماء، وهي فضيلة التعقل التي تجعل الإنسان يتصرف بحكمة حينما تختلط الأمور، وتحيط بالإنسان الأخطار[12]. تُمتحن آنذاك القدرة على العمل بالقوانين، وإصدار الأحكام المناسبة في الوقائع، والقدرة على القيادة الحكيمة للأزمات، وتحقيق الحرية في مقام يكاد ينقضها.

12 - ونحن نكتب هذه المقالة وجدنا أنها تناسب ما نبه إليه البعض (أولريش بيك Ulrich Beck) من خاصية المجتمع المعاصر، وكونه مجتمع أخطار Risk Society، مما يستدعي الاستعداد لتدبيرها بحكمة.

مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research

https:// Afkaar.Center

afkaarcenter@gmail.com

twitter.com/AfkaarCenter

facebook.com/AfkaarCenter

ALL RESERVED©2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020